روشتة أمان للمصانع والمنشآت

# مطالب الصناعة المصرية من قانون المرور الجديد

## تأكيد دور اتحاد شركات التأمين بالقانون فى تنظيم آلية «التأمين» على أنشطة النقل جزء لا يتجزأ من المنظومة الصناعية

**تناولنا الحلقة السابقة أهمية استصدار تراخيص تشغيل للمصاعد بالمنشآت السكنية والصناعية** وكذا استصدار تراخيص تسيير للمعدات الميكانيكية المتحركة وكذا للأوناش الثابتة والمتحركة ودور اتحاد شركات التأمين المحوري فى تنظيم تلك الآلية لتغطية أوجه القصور فى انضباط القطاع الصناعي والمهني وتحجيم الأخطار.

**واليوم نستكمل مع الدكتور مهندس نادر رياض رجل الصناعة باعتباره من خبراء الحرائق ورئيس إتحاد صناع أجهزة الإطفاء بإتحاد الصناعات الألماني** «bvFa» تأمين الطرق الطوالى شرايين التجارة الداخلية والخارجية والتي فى غيبة تأمين انسيابها بصورة دائما تشل الصناعة تماما عن أداء دورها الهام وكذا النقل الثقيل والآمن على البضائع والأفراد وانسياب الطريق وسلامته وتداول ونقل المواد ذات الخطورة العالية وعلاقة ذلك بقطاع التأمين فيقول :

تتجه الدولة حاليا إلي إصدار قانون المرور الجديد ليتمشى مع المستجدات التي باتت ضرورية لمسايرة العصر واحتياجاته فى وقت ارتفعت فيه معدلات الحوادث التى يراق فيها دماء الأبرياء على الطريق.

**وهنا لابد أن نذكر بالتقدير لوزارة الداخلية دورها الرائد من العمل على تحديث القوانين ذات العلاقة بعملها** ومنه قانون المرور الذى تناولته بالتحديث المستمر عبر السنوات الخمسة عشر الماضية وذلك حرصاً منها على التطوير المستمر واستيفاء الحاجة لذلك من ناحية ، والحرص على العمل فى إطار من القانون والشرعية من الناحية الأخرى.

ليس بخاف أن النشاط الصناعى يأتي علي رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور الذي ينظم السير في الطرق ويحكم أنشطة النقل بالكامل. ونقل البضائع وانتظام الإمداد بها يشكل أحد المدخلات الرئيسية في المنظومة الصناعية. ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة فى كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادى لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومى والعالمى بضرورة توفير وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلبا على جودة المنقولات وانتظام الإمداد بها سواء كانت مواد خام ومستلزمات إنتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع تشق طريقها عبر شرايين الطرق استيراداً وتصديراً وتوزيعاً وهو الامر الذى يعترضه فى الاتجاه المعاكس أى معوقات تعترض الطرق بسبب الحوادث والأخطار التى قد تقع عليه.

هذا الامر الحيوى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الانضباط المروري الذي يوفره ويضمنه قانون المرور فى صورته المنشودة دون أن يغيب عنا الدور المحورى للصناعة باعتبارها مسئولة عن توفير وإنتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة وكلها أهداف قومية عليا يحرص على استيفاءها قانون المرور المنشود.

ولا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابي لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠٪ مما كانت عليه قبل تطبيق القانون ، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدني المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك إذ أن مواجهة حرائق السيارات على الطريق رغم كثرتها يتم مواجهتها بنجاح فى دقائقها الأولى بمعرفة السيارات العابرة .

لذا فالأمر لا يحتاج إلى إبراز الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقاً لطبيعة نشاطها التخصصي إذ أن هذا يعد مطلبا ملحاً وضرورياً لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعا للأخطار والحوادث والتلوث البيئي من ناحية وحفاظا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى . وهى تخصصات يمكن تقسيمها نوعياً كالآتى :-

**أولا: نقل الحاويات ٢٠قدم ، ٤٠ قدم:**

مما لاشك فيه أن سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتا فنيا سليما ومن ثم انتفاء وجود عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر إذ أنه كثيرا ما تتحرك الحاويات بفعل المصادمة أو الفرملة لتهشم الكابينة ومن بداخلها .. هذا بخلاف ما يترتب علي ذلك من تلفيات للمواد المنقولة وأعطال للطريق وإهدار للوقت والجهد والمال.

وعلاج ذلك هو إصدار ترخيص نوعى لسيارات تجهز خصيصا وتميز لنقل تلك الحاويات. ولا يعوق ذلك خدمة تلك السيارات في النقل العادي حيث يمكن النقل داخل الحاويات التي تحملها والتي يتوفر لها درجة جيده من الحماية خاصة لما لها من إحكام الغلق. ويمكن أيضا إصدار تراخيص نوعيه لحاملات الحاويات من سيارات نقل رفعا لكفاءة هذه النوعية من خدمات النقل وحظر نقل تلك الحاويات علي ظهر غيرها من سيارات النقل العادية.

**ثانيا: تداول ونقل السوائل والغازات فى فناطيس :**

إن نقل السوائل والغازات لا يمكن أن يتم بسيارات نقل عادية يعلوها خزان يحوى السائل أو الغاز ليرتفع فوق صندوقها مما يعرضها للانقلاب فى المنحنيات نظراً لارتفاع مركز الثقل منها.

لذا يجب الترخيص للناقلات ذات الفنطاس برخصة تخصصية تحدد ما إذا كانت لنقل الوقود أو نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفنطاس على الشاسيه مباشرة طبقاً للاشتراطات الفنية لذلك .

وتتعدد السوائل والغازات وتتنوع طبقا لدرجة خطورتها ومن ثم نوعية تجهيزات السيارات اللازمة لنقلها بما يحقق الحفاظ علي جودة السوائل والغازات المنقولة من ناحية، واشتراطات الأمن والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخري.

ومن هذا المنظور يمكن تقسيم السوائل والغازات إلي ثلاثة نوعيات كما يلى:-

**(أ) سوائل وغازات مامونة أو منخفضة الخطورة:-**

وهي التى لا تنجم عنها خطورة عالية مثل المياه والغازات الخاملة المعبأة تحت ضغوط منخفضة

**(ب) سوائل وغازات متوسطة الخطورة:-**

وهي التى ينجم عنها خطورة من الدرجة المتوسطة مثل بعض الكيماويات والغازات الخاملة.

**(ج) سوائل وغازات شديدة الخطورة:**

وهى التى ينجم عنها خطورة شديدة مثل المواد البترولية والغازات السامة مثل غاز الكلور والصودا الكاوية وغيرها من الغازات الأخرى شديدة السمية والغازات المعبأة تحت ضغوط عالية مثل الأكسجين المسال والنتروجين المسال .

وكلنا نذكر حادث الانسكاب البترولى من سيارة غير مجهزة حاملة للبنزين بالترعة وإعلان حالة الطوارئ وتعطل السير بالطريق ولم ينقذ هذا الموقف إلا القوات المسلحة التى دفعت بقوات تمكنت من فصل الوقود العائم فوق مياه الترعة وضخه إلى خارج المجرى المائى وبالرغم من هذا فقد نجم عن ذلك عبئا بيئيا تمثل فى موت جانب من الأسماك وتأثر الزراعات جزئيا فى هذه المنطقة خلال الموسم الزراعى.

ويمكن نقل أسطوانات الكلور ومثيلاتها في الخطورة والمعبأة في عبوات أصغر من عبوة خزان كامل (خزان السيارة النقل) وذلك بوضع تلك العبوات داخل حاوية محكمة الغلق وتثبيتها بإحكام داخل الحاوية. ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل (أو المهلة الزمنية المحددة للنقل) ويؤشر على الترخيص بإتمام المهمة فى توقيتها بعد إنهائها وتغطى الحمولة خلال مسارها من نقطة القيام للوصول ببوليصة تأمين يوضح فيها العملية التأمينية ومجالها بالكامل .

**ثالثا: نقل المواد المشعة:**

من الأهمية بمكان نقل تلك المواد في سيارات تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة وإجراءات أمنية خاصة. وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيتات السير ومعدلات السرعة، وينم كل نقل بترخيص خاص محدد وقد يتطلب الأمر النظر فى درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وأيضاً متابعة إجراءات الاستلام والتسلم .

**رابعا : التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة**

تعد السرعة الزائدة العامل الأكثر شيوعاً فى وقوع الحوادث على الطرق السريعة، ولعل أحد روافدها أن السائقين المنتظمى العمل على طريق ما سواء كان أتوبيس أو سيارة نقل يعلمون بدقة مواقع الرادارات على الطريق بل ويحذرون بعضهم بعضاً بعلامات ضوئية بحيث يخفضون سرعتهم عندها ويطلقون السرعة فيما عداها.

لذا فقد ألزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز أسماه البعض بالصندوق الأسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التى ترتبط بالزمن والتاريخ على أسطوانة أو على شريط يمكن لكمين التفتيش على الطريق أن يطلع عليه بضغطة زرار ليتحقق من سرعات السيارة خلال مسار السيارة بغض النظر عن موقع الكمين ، وهو الأمر الذى من شأنه أن يلزم السائق بالانضباط فى سرعاته خلال الرحلة بأكملها بل ويمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق أيضاً فى كثير من الدول الأوروبية ألا وهو تركيب الجهاز الذى يؤدى ما سبق من وظائف بالإضافة أن على السائق أن يدخل كارت ممغنط خاص به حتى يمكن تشغيل السيارة ، هذا الكارت يحدد إسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الإلزام بألا يتعدى عمل السائق فترة ثمان ساعات متصلة حرصاً على مستوى اليقظة والكفاءة .

**خامساً : محددات السرعة :**

رغم أن هناك اتجاه لتركيب محددات للسرعة فى بعض الأتوبيسات السياحية تحجيماً للسائقين عن تعدى سرعة ٨٠ كم/ساعة وفى قول آخر ٥٠ كم / ساعة ، ورغم الوجاهة النسبية لهذا الاتجاه إلا أن كثير من الدول الأوروبية منعت الأخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأى خلافاً للاتجاه العام حالياً ، إذ أن الأتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السرعات فى حالات وذلك لفترة وجيزة مثل فى حالة مرضية كأزمة قلبية أو حالة وَضع ، أو تفاديا لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على أرض الطريق أو الهروب من موقف إرهابى أو المطاردة الإجرامية من عصابات أو من غيرها ، وهو أمر يبرر معه تخطى السرعة فى هذا الحالة.

فى ضوء ماسبق بات من الضرورى أهمية أن يراعى القانون الجديد للمرور ضرورة إصدار ترخيصات نوعية للسيارات التي تقوم بخدمات النقل ذات الطبيعة الأمنية العالية ، كما يمكن إضافة خدمة تتبع موقع السيارة من هذه النوعيات وذلك بتركيب جهاز خاص يسجل موقع السيارة عن طريق القمر الصناعى خلال تلك الرحلة يمكن متابعتها أمنياً طوال الرحلة ، مراعيا ضرورة تجهيز تلك السيارات تجهيزا فنيا سليما ويراعى على وجه الخصوص:

١- إصدار ترخيص لسيارات نقل الحاويات ٢٠ قدم،٤٠ قدم على سيارات نقل تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها تراخيص نوعية خاصة على أن تغطى تأمينيا.

٢-إصدار ترخيص نوعى لسيارات النقل والتي يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة من درجات أ، ب، ج ، وقد يتطلب الأمر إدارة لتأمين المرور للحمولات الخطرة توفر هذه الخدمات بأجر وتمنع سيرها فى غيبة التأمين الشرطى والمرورى .

٣- إلزام سيارات النقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب ما أتفق على تسميته بالصندوق الأسود والذى يسجل كتابة سرعات السيارة خلال رحلتها وقد نزيد عن هذا فنطالب بالجهاز الأكثر تطوراً والذى يحدد اسم السائق عن طريق كارت خاص به يدخله إلى الجهاز .

٤- مراجعة عوامل الأمان اللازمة في التجهيزات الهندسية للسيارات وتوافر شروط المتانة والأنوار وكذا عوامل الأمان اللازمة فى التحميل والنقل والتفريغ.

٥- الحرص على توافر الاحتياطات الفنية اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ.

إن ذلك يساعد كثيرا في الحفاظ علي جودة المواد المنقولة سواء أكانت خامات ومستلزمات إنتاج أو منتجات مصدرة أو مستوردة، ويعمل في الوقت ذاته علي تأمين عناصر الأمن والسلامة وعدم تلوث البيئة وبجنب حدوث الكوارث والأعطال علي الطرق.

وبهذا نصل إلى نهاية سلسلة المقالات والنقاشات التخصصية التى أثرناها مع الدكتور مهندس نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا بإتحاد الصناعات وأحد المتخصصين فى صناعة وسائل الوقاية من الحرائق والتى بدأناها بتوصيف روشتة أمان لحرائق المصانع وتناولنا التجهيزات الثابتة والوسائل الأكثر مناسبة لحرائق المصانع وانتقلنا بعد هذا لمناقشة الدور التأمينى المنشود من اتحاد شركات التأمين والذى تشتد الحاجة إليه الآن وأكثر من أى وقت مضى كأحد مدخلات التطور للدولة العصرية وانتقلنا بعد هذا لمناقشة الأخطار على الطريق وارتباط ذلك بوسائل النقل والتغطية التأمينية المصاحبة لها باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً هاماً لها كمنتجات كاملة الصنع وفى إعاقة وصولها من وإلى الصناعة الشلل التام لتلك الصناعات باعتبار أن الطرق هى شرايين الحياة لها ، وتطرقنا فى ضوء ذلك لمناقشة قانون المرور الجارى تحديثه الآن باعتبار أن الصناعة شريك أساسى ومستفيد رئيسى له قول فى هذا القانون الحيوى والهام.

**بقى أن نشكر الدكتور مهندس نادر رياض على ما أدلى به من آراء ومقترحات كثير منه يتصل بالمطبق فعلاً على أرض الواقع بالدول الأوروبية ونحن على ثقة أن الكثير من هذه المقترحات والتوصيات تستحق الدراسة والدخول فى حيز التطبيق .**

**إبتسام سعد**

د.م. نادر رياض

حمولات النقل ذات الابعاد الضخمة يجب أن تغطى تأمينيا وأن ترافقها دورية مرورية . أما الحاويات فيحظر نقلها إلا على ناقلات خاصة بنقل الحاويات

**نعم للصندوق الأسود.. لا لمحددات السرعة**

**الطرق شرايين الحياة للصناعة وتأمين انسياب الخامات والبضائع يتحقق بتغطية أوجه القصور وتحجيم الأخطار**

الإلزام القانونى بوجود جهاز إطفاء بكل سيارة وفر آلية سريعة لمواجهة الاخطار

متى ينتهى مسلسل حرائق المصانع ؟ ٧

# التأمين على أنشطة النقل جزء لا يتجزأ من المنظومة الصناعية

## الصندوق الأسود للسيارات النقل يحد من الكوارث

ضرورة توافر جهاز اطفاء بكل سيارة يحد من الكوارث فى بدايتها

اوروبا تلزم سيارات النقل بتركيب الصندوق الاسود

يواصل الدكتور مهندس نادر رياض رئيس إتحاد صناع أجهزة الإطفاء بإتحاد الصناعات الألمانى «bvfa» اليوم حديثة عن تامين الطرق الطوالى والتى تعتبر شرايين التجارة الداخلية والخارجية والتى فى غيبة تامين انسيابها بصورة دائما تشل الصناعة تماما عن أداء دورها الهام وكذا النقل الثقيل والأمن على البضائع والأفراد وانسياب الطريق وسلامته وتداول ونقل المواد ذات الخطورة العالية وعلاقة ذلك بقطاع التأمين.

وكانت الحلقة السابقة تناولت أهمية استصدار تراخيص تشغيل للمصاعد بالمنشآت السكنية والصناعية وكذا استصدار تراخيص تسيير للمعدات الميكانيكية المتحركة و الأوناش الثابتة والمتحركة ودور اتحاد شركات التأمين المحورى فى تنظيم تلك الآلية لتغطية أوجه القصور فى انضباط القطاع الصناعى والمهنى وتحجيم الأخطار فيقول:نتجه الدولة حاليا إلي إصدار قانون المرور الجديد ليتماشى مع المستجدات التي باتت ضرورية لسايرة العصر واحتياجاته فى وقت ارتفعت فيه معدلات الحوادث التى يراق فيها دماء الابرياء على الطريق.

وهنا لابد أن نذكر بالتقدير لوزارة الداخلية ودورها الرائد من العمل على تحديث القوانين ذات العلاقة بعملها ومنه قانون المرور الذى تناولته بالتحديث المستمر عبر السنوات الخمسة عشر الماضية وذلك حرصاً منها على التطوير المستمر واستيفاء الحاجة لذلك من ناحية،والحرص على العمل فى إطار من القانون والشرعية من الناحية الأخرى.

والأمر ليس بخاف أن النشاط الصناعى يأتي علي رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور الذى ينظم السير فى الطرق ويحكم انشطة النقل بالكامل ونقل البضائع وانتظام الإمداد بها والذى يشكل أحد المدخلات الرئيسية فى المنظومة الصناعية،ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة فى كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادى لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومى والعالمى بضرورة توفير وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلبا على جودة المنقولات وانتظام الإمداد بها سواء كانت مواد خام ومستلزمات إنتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع تشق طريقها عبر شرايين الطرق استيراداً وتصديراً وتوزيعاً وهو الامر الذى يعترضه فى الاتجاه المعاكس اى معوقات تعترض الطرق بسبب الحوادث والأخطار التى قد تقع عليه.

هذا الأمر الحيوى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الانضباط المرورى الذي يوفره ويضمنه قانون المرور فى صورته المنشودة دون أن يغيب عنا الدور المحورى للصناعة باعتبارها مسئولة عن توفير وإنتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة وكلها اهداف قومية عليا يحرص على استيفاها قانون المرور المنشود.

ولا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابي لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠٪ مما كانت عليه قبل تطبيق القانون،هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدني المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الانفاق نتيجة لذلك إذ أن مواجهة حرائق السيارات على الطريق رغم كثرتها يتم مواجهتها بنجاح فى دقائقها الأولى بمعرفة السيارات العابرة.

لذا فالأمر لا يحتاج إلى إبراز الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقاً لطبيعة نشاطها التخصصى إذ أن هذا يعد مطلبا ملحاً وضرورياً لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعا للأخطار والحوادث والتلوث البيئي من ناحية وحفاظا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى وهى تخصصات يمكن تقسيمها نوعياً كالاتى:-

أولاً:نقل الحاويات ٢٠قدم و٤٠ قدم:

مما لاشك فيه أن سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتا فنيا سليما ومن ثم انتفاء، وجود عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر إذ أنه كثيراً ما تتحرك الحاويات بفعل المصادمة أو الفرملة لتهشم الكابينة ومن بداخلها .. هذا بخلاف ما يترتب علي ذلك من تلفيات للمواد المنقولة وأعطال للطريق وإهدار للوقت والجهد والمال.

وعلاج ذلك هو إصدار ترخيص نوعى لسيارات تجهز خصيصا وتميز لنقل تلك الحاويات ولا يعوق ذلك خدمة تلك السيارات فى النقل العادي حيث يمكن النقل داخل الحاويات التي تحملها والتي يتوفر لها درجة جيده من الحماية خاصة لما لها من إحكام الغلق.

ويمكن أيضا إصدار تراخيص نوعيه لحاملات الحاويات من سيارات نقل رفعا لكفاءة هذه النوعية من خدمات النقل وحظر نقل تلك الحاويات على ظهر غيرها من سيارات النقل العادية.

ثانيا: تداول ونقل السوائل والغازات فى فناطيس:

إن نقل السوائل والغازات لا يمكن أن يتم بسيارات نقل عادية يعلوها خزان يحوى السائل أو الغاز ليرتفع فوق صندوقها مما يعرضها للانقلاب فى المنخفيات نظراً لارتفاع مركز الثقل منها.

لذا يجب الترخيص للناقلات ذات الفناطيس برخصة تخصصية تحدد ما إذا كانت لنقل الوقود أو نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفناطيس على الشاسيه مباشرة طبقاً للاشتراطات الفنية لذلك.

وتتعدد السوائل والغازات وتتنوع طبقا لدرجة خطورتها ومن ثم نوعية تجهيزات السيارات اللازمة لنقلها بما يحقق الحفاظ علي جودة السوائل والغازات المنقولة من ناحية، واشتراطات الأمن والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخرى.

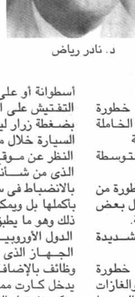

د. نادر رياض

ومن هذا المنظور يمكن تقسيم السوائل والغازات إلي ثلاثة نوعيات كما يلى:-

(أ) سوائل وغازات مأمونة أو منخفضة الخطورة:-

وهي التى لا تنجم عنها خطورة عالية مثل المياه والغازات الخاملة المعبأة تحت ضغوط منخفضة

(ب) سوائل وغازات متوسطة الخطورة:-

وهي التى ينجم عنها خطورة من الدرجة المتوسطة مثل بعض الكيماويات والغازات الخاملة.

(ج) سوائل وغازات شديدة الخطورة:

وهى التى ينجم عنها خطورة شديدة مثل المواد البترولية والغازات السامة مثل غاز الكلور والصودا الكاوية وغيرها من الغازات الأخرى شديدة السمية والغازات المعبأة تحت ضغوط عالية مثل الأكسجين المسال والنتروجين المسال.

وكلنا نذكر حادث الانسكاب البترولى من سيارة غير مجهزة حاملة للبنزين بالترعة وإعلان حالة الطوارئ وتعطل السير بالطريق ولم ينقذ هذا الموقف إلا القوات المسلحة التى دفعت بقوات تمكنت من فصل الوقود العائم فوق مياه الترعة وضخه إلى خارج المجرى المائى وبالرغم من هذا فقد نجم عن ذلك عبئا بيئيا تمثل فى موت جانب من الأسماك وتأثر الزراعات جزئيا فى هذه المنطقة خلال الموسم الزراعي.

ويمكن نقل أسطوانات الكلور ومثيلاتها فى الخطورة والمعبأة فى عبوات أصغر من عبوة خزان كامل (خزان السيارة النقل) وذلك بوضع تلك العبوات داخل حاوية محكمة الغلق وتثبيتها بإحكام داخل الحاوية. ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل (أو المهلة الزمنية المحددة للنقل) ويؤشر على الترخيص بإتمام المهمة فى توقيتها بعد إنهائها وتغطى الحمولة خلال مسارها من نقطة القيام للوصول ببوليصة تأمين يوضح فيها العملية التأمينية ومجالها بالكامل.

ثالثا:نقل المواد المشعة:

من الاهمية بمكان نقل تلك المواد فى سيارات تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة وإجراءات أمنية خاصة وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيتات السير ومعدلات السرعة ويتم كل نقل بترخيص خاص محدد وقد يتطلب الأمر النظر فى درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وأيضاً متابعة إجراءات الاستلام والتسلم.

رابعاً:التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة:

تعد السرعة الزائدة العامل الأكثر شيوعاً فى وقوع الحوادث على الطرق السريعة، ولعل أحد روافدها أن السائقين المنتظمى العمل على طريق ما سواء كان أتوبيس أو سيارة نقل يعلمون بدقة مواقع الرادارات على الطريق بل ويحذرون بعضهم بعضاً بعلامات ضوئية بحيث يخفضون سرعتهم عندها ويطلقون السرعة فيما عداها.

لذا فقد الزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز أسماه البعض بالصندوق الأسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التى ترتبط بالزمن والتاريخ على أسطوانة أو على شريط يمكن لكمين التفتيش على الطريق أن يطلع عليه بضغطة زرار ليتحقق من سرعات السيارة خلال مسار السيارة بغض النظر عن موقع الكمين،وهو الأمر الذى من شأنه أن يلزم السائق بالانضباط فى سرعاته خلال الرحلة بأكملها بل ويمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق أيضاً فى كثير من الدول الأوروبية ألا وهو تركيب الجهاز الذى يؤدى ما سبق من وظائف بالإضافة أن على السائق أن يدخل كارت مغنط خاص به حتى يمكن تشغيل السيارة ، هذا الكارت يحدد إسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الإلزام بألا يتعدى عمل السائق فترة ثمان ساعات متصلة حرصاً على مستوى اليقظة والكفاءة والتى تقل عادة إذا تعدت فترة العمل ثمان ساعات متصلة.

خامساً : محددات السرعة:

رغم أن هناك اتجاه لتركيب محددات للسرعة فى بعض الأتوبيسات السياحية تجنباً للسائقين عن تعدى سرعة ٨٠ كم/ساعة وفى قول آخر ٥٠ كم / ساعة ،ورغم الوجاهة النسبية لهذا الاتجاه إلا أن كثير من الدول الأوروبية منعت الأخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأى خلافاً للاتجاه العام حالياً ، إذ أن الأتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السرعات فى حالات وذلك لفترة وجيزة مثل فى حالة مرضية كازمة قلبية أو حالة وَضع ، أو تفاديا لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على أرض الطريق أو الهروب من موقف إرهابى أو المطاردة الإجرامية من عصابات أو من غيرها ، وهو أمر يبرر معه تخطى السرعة فى هذا الحالة.

فى ضوء ماسبق بات من الضرورى أهمية أن يراعى القانون الجديد للمرور ضرورة إصدار ترخيصات نوعية للسيارات التي تقوم بخدمات النقل ذات الطبيعة الأمنية العالية ، كما يمكن إضافة خدمة تتبع موقع السيارة من هذه النوعيات وذلك بتركيب جهاز خاص يسجل موقع السيارة عن طريق القمر الصناعى خلال تلك الرحلة يمكن متابعتها أمنياً طوال الرحلة ، مراعيا ضرورة تجهيز تلك السيارات تجهيزا فنيا سليما ويراعى على وجه الخصوص: ١- إصدار ترخيص لسيارات نقل الحاويات ٢٠ قدم،٤٠ قدم على سيارات نقل تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها تراخيص نوعية خاصة على أن تغطى تأمينيا.

٢-إصدار ترخيص نوعى لسيارات النقل والتي يخضع تجهيزها لدرجة خطورة المواد المنقولة من درجات أ، ب، ج ، وقد يتطلب الأمر إدارة لتأمين المرور للحمولات الخطرة توفر هذه الخدمات بأجر وتمنع سيرها فى غيبة التأمين الشرطى والمرورى.

٣- إلزام سيارات النقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب ما أتفق تسميته بالصندوق الأسود والذى يسجل كتابة سرعات السيارة خلال رحلتها وقد نزيد عن هذا فنطالب بالجهاز الأكثر تطوراً والذى يحدد اسم السائق عن طريق كارت خاص به يدخله إلى الجهاز.

٤- مراجعة عوامل الأمان اللازمة فى التجهيزات الهندسية للسيارات وتوافر شروط المتانة والأنوار وكذا عوامل الأمان اللازمة فى التحميل والنقل والتفريغ.

٥-الحرص على توافر الاحتياطات الفنية اللازمة لمواجهة حالات الطوارئ.

ولا يفوتنا فى هذا الشأن ضرورة مراعاة الحالات التي تتطلب الترخيص باشتراطات مرورية خاصة لتنفيذ مهام نقل محددة بمسارات وتوقيتات محددة وبإجراءات أمنية مشددة يتم تحديدها.

على أن تخضع تلك السيارات وتجهيزاتها للفحص الفني الدقيق قبل الترخيص وعند تجديد الترخيص وكذا للتفتيش الفني المفاجئ.

إن ذلك يساعد كثيرا فى الحفاظ علي جودة المواد المنقولة سواء أكانت خامات ومستلزمات إنتاج أو منتجات مصدرة أو مستوردة، ويعمل فى الوقت ذاته علي تأمين عناصر الأمن والسلامة وعدم تلوث البيئة ويجنب حدوث الكوارث والأعطال علي الطرق.

وبهذا نصل إلى نهاية سلسلة المقالات والنقاشات التخصصية التى أثرناها مع الدكتور مهندس نادر رياض رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا بإتحاد الصناعات وأحد المتخصصين فى صناعة وسائل الوقاية من الحرائق والتى بدأناها بتوصيف رؤشتة أمان لحرائق المصانع وتناولنا التجهيزات الثابتة والوسائل الأكثر مناسبة لحرائق المصانع وانتقلنا بعد هذا لمناقشة الدور التأمينى المنشود من اتحاد شركات التأمين والذى تشتد الحاجة إليه الآن وأكثر من أى وقت مضى كأحد مدخلات التطور للدولة العصرية وانتقلنا بعد هذا لمناقشة الأخطار على الطريق وارتباط ذلك بوسائل النقل والتغطية التأمينية المصاحبة لها باعتبارها عنصراً هاماً للمدخلات الصناعية كخامات ومخرجاً هاماً لها كمنتجات كاملة الصنع وفى إعاقة وصولها من وإلى الصناعة الشلل التام لتلك الصناعات باعتبار أن الطرق هى شرايين الحياة لها ، وتطرقنا فى ضوء ذلك لمناقشة قانون المرور الجارى تحديثه الآن باعتبار أن الصناعة شريك أساسى ومستفيد رئيسى له قول فى هذا القانون الحيوى والهام.